الامانة العامة
قطاع الشؤون الاجتماعية

الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL2.GPID/2024/WG.9/Report
12 August 2024
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـــر

الاجتماع الإقليمي لتعزيز قدرات اللجنة الفرعية المعنيّة بالمساواة بين الجنسين "التمكين الاقتصادي للمرأة وإتاحة فرص العمل اللائق"
بيت الأمم المتحدة، بيروت، ٩ و١٠ تموز/يوليو 2024

موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN WOMEN)، اجتماعاً إقليمياً لتعزيز قدرات اللجنة الفرعية المعنيّة بالمساواة بين الجنسين في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة وإتاحة فرص العمل اللائق.

وعُقد هذا الاجتماع في بيت الأمم المتحدة في بيروت يومي ٩ و١٠ تموز/يوليو ٢٠٢٤، استكمالاً لنتائج أعمال ورش عمل سابقة لتعزيز قدرات أعضاء اللجنة الفرعية وانعكاس ذلك على دولهم في مجالات التمكين الاقتصادي للمرأة.

وشارك في الاجتماع أعضاء اللجنة الفرعية المعنيّة بالمساواة بين الجنسين، الذين يمثلون الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، بالإضافة إلى ممثلين/ممثلات عن وزارات العمل ومؤسسات الحماية الاجتماعية الوطنية.

وناقش الاجتماع القضايا التي تعيق التمكين الاقتصادي للمرأة وبَحَثَ في كيفية وضع حلول لمعالجتها. كما تبادل المشاركون/المشاركات المعرفة ورصدوا التقدُّم المُحرَز، وبحثوا في الطرق الرامية لمعالجة الثغرات وتطبيق الممارسات الجيدة.

ومن المتوقع أن يساهم تعزيز قدرات اللجنة الفرعية وتزويد المشاركين/المشاركات بالمعرفة والمهارات والأدوات اللازمة في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في بلدانهم. ويقدِّم هذا التقرير عرضاً موجزاً لما تخلل الاجتماع من عروض ومناقشات ومقترحات.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٢	٣
الفصل		
أولاً- المواضيع المطروحة	٣-٣١	٣
ألف- الجلسة الأولى: مقدمة حول التمكين الاقتصادي والعمل اللائق	٤-٩	٣
باء- الجلسة الثانية: فهم واقع التمكين الاقتصادي والعمل اللائق	١٠-١٣	٥
جيم- الجلسة الثالثة: الوصول إلى الأراضي والممتلكات والأصول غير المنقولة وريادة الأعمال للنساء وأفضل الممارسات	١٤-١٥	٦
دال- الجلسة الرابعة: العمل غير مدفوع الأجر	١٦-٢٠	٧
هاء- الجلسة الخامسة: معالجة التحرُّش الجنسي في المجال العام وفي مكان العمل	٢١-٢٤	٨
واو- الجلسة السادسة: أنظمة النقل الآمنة والميسَّرة والفعّالة وبأسعار معقولة	٢٥-٢٧	٩
زاي- الجلسة السابعة: سياسات الحماية الاجتماعية الشاملة	٢٨-٣٠	١٠
حاء- الجلسة الختامية	٣١	١١
ثانياً- تنظيم الاجتماع	٣٢-٣٥	١١
ألف- مكان وتاريخ انعقاد الاجتماع	٣٢	١١
باء- افتتاح الاجتماع	٣٣-٣٥	١١

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين والمشاركات ١٣
المرفق الثاني- جدول الأعمال ١٦

مقدمـة

١- عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN WOMEN)، اجتماعاً إقليمياً لتعزيز قدرات اللجنة الفرعية المعنيّة بالمساواة بين الجنسين في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة وإتاحة فرص العمل اللائق. ويهدف هذا الاجتماع إلى تعزيز قدرات أعضاء اللجنة الفرعية وانعكاس ذلك على دولهم في مجالات التمكين الاقتصادي للمرأة وتزويدهم بالمعرفة والمهارات والأدوات اللازمة لتطوير وتنفيذ سياسات فعّالة.

٢- وشارك في الندوة أعضاء اللجنة الفرعية المعنيّة بالمساواة بين الجنسين، الذين يمثلون الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، بالإضافة إلى ممثلين/ممثلات عن وزارات العمل ومؤسسات الحماية الاجتماعية الوطنية. وناقش المشاركون/المشاركات القضايا التي تعيق التمكين الاقتصادي للمرأة وبحثوا في كيفية وضع حلول لمعالجتها. كما تبادلوا المعرفة ورصدوا التقدُّم المُحرَز، وبحثوا في الطرق الرامية لمعالجة الثغرات وتطبيق الممارسات الجيدة.

أولاً- المواضيع المطروحة

٣- تألف جدول أعمال الاجتماع من سبع جلسات تمّ خلالها تقديم العروض ومناقشة المواضيع المطروحة.

ألف- الجلسة الأولى: مقدمة حول التمكين الاقتصادي والعمل اللائق

٤- بدأت هذه الجلسة التي يسَّرتها السيدة نادية خليفة - المستشارة الإقليمية للمساواة بين الجنسين في الإسكوا، بمقدمة حول التمكين الاقتصادي والعمل اللائق وركَّزت على الإطار الدولي المرجعي، وتحديداً إعلان بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

٥- وقدَّمت السيدة آية ماتسورة - أخصائية النوع الاجتماعي في المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية، عرضاً بعنوان "تشجيع التنظيم الرسمي للعمل لتحقيق المساواة بين الجنسين والعمل اللائق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". وسلّطت الضوء على التحديات المرتبطة بالعمالة غير الرسمية أو غير النظامية التي تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وركّزت على الحاجة إلى تشجيع التنظيم الرسمي للعمل. وبيَّنت أن تعريف الاقتصاد غير الرسمي يتضمن "جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية، الذين لا تشملهم – في القانون أو في الممارسة – الترتيبات النظامية كلياً أو على نحوٍ كافٍ"، بحسب توصية مؤتمر العمل الدولي لمنظمة العمل الدولية رقم 204 بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظَّم إلى الاقتصاد المنظَّم. وأوضحت أن الاقتصاد غير المنظَّم غالباً ما يتميّز بالضعف والعجز في الوصول الى العمل اللائق بما في ذلك ظروف العمل غير الآمنة، وانخفاض الأجور، والتمييز، ونقص الحماية الاجتماعية التي تشمل حماية الأمومة. كما أكّدت في عرضها أن النساء يعانين من ظروف عمل تجعلهن أكثر هشاشة ومن انخفاض الدخل، بالإضافة إلى محدودية وصولهنّ إلى التدريب. ورجّحت أيضاً وجود الأشخاص ذوي الإعاقة في الاقتصاد غير الرسمي. وتناولت الفوائد العديدة التي يمكن أن يوفرها إضفاء الطابع الرسمي على العمال والوحدات الاقتصادية، بما في ذلك زيادة الإيرادات الضريبية للحكومة، وتحسين ظروف العمل، وتحسين الوصول إلى الضمان الاجتماعي، وتعزيز الوصول إلى الأسواق والائتمان. وختمت عرضها بالتأكيد أنه ينبغي أن يهدف الانتقال إلى السمة المنظمة إلى القضاء على الجوانب السلبية للسمة غير المنظمة بالإضافة إلى تعزيز النمو الاقتصادي والعمل اللائق، ومراعاة

الاحتياجات المتنوّعة للعمال غير الرسميين وضمان أن تكون عمليات السمة المنظمة شاملة ومفيدة لجميع أصحاب المصلحة. وفي النقاش الذي تلا العرض الأول، أكّد المشاركون/المشاركات أهمية الحديث عن العمل اللائق والاقتصاد غير الرسمي وتطبيق التوصية رقم 204 بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظَّم إلى الاقتصاد المنظَّم حسب سياق وظروف كل بلد. وتطرقوا إلى تجاربهم وتحدياتهم، وأبرزها عدم وجود قاعدة بيانات واضحة ودقيقة تساعد على التعرف على العاملين في القطاع غير المنظَّم بشكل دقيق ومعرفة ظروف عملهم لتحديد الفجوات واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه القضية، بالإضافة إلى الحاجة إلى توعية المرأة حول أهمية حمايتها في هذا الشأن. كما اتفقوا على وجود إشكالية مشتركة في البلدان العربية، وهي أن انخراط المرأة في العمل غير النظامي يفوق انخراط الرجل.

٦- ومن جانبه، قدَّم السيد سيمباراشي سيباندا - المستشار الإقليمي حول تمكين المرأة الاقتصادي في المكتب الإقليمي للدول العربية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، عرضاً بعنوان "مشاركة النساء في الاقتصادين الأخضر والأزرق". وأشار في عرضه إلى أن التقدُّم المُحرَز في المنطقة العربية يبقى غير كافٍ، بالرغم مما تحقق خاصة لجهة اعتماد التشريعات والسياسات العامة التي تعزّز التمكين الاقتصادي للمرأة، وذلك لوجود فجوات كبيرة. إذ أن نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في البلدان العربية لا تتعدى الـ 20 في المائة، بينما تصل النسبة العالمية إلى حوالي الـ 48 في المائة. وتطرّق في عرضه إلى أزمة تغيُّر المناخ التي ترتبط بشكل وثيق بعدم المساواة بين الجنسين، وآثارها في البلدان العربية. وأكدّ أهمية وضرورة انخراط المرأة في الاقتصادين الأخضر والأزرق خاصة أنهما يساهمان في تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة. وسلّط الضوء في عرضه على الانتقال العادل إلى الاقتصادين الأخضر والأزرق. كما أكدّ ضرورة اتباع نهج مدروس لضمان استفادة المرأة من إمكانات الاقتصادين الأخضر والأزرق وذلك عبر مواجهة التحديات واعتماد الإجراءات السياسية المناسبة من أجل إزالة الحواجز القانونية والاجتماعية. وأشار إلى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تضع اللمسات الأخيرة على برنامج إقليمي يسعى إلى دعم الدول العربية لزيادة توظيف المرأة بحلول عام 2030. وأكدّ في ختام عرضه اهتمام هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تعميق عملها مع الحكومات وجامعة الدول العربية والمؤسسات الإقليمية والمجموعات النسائية والمجتمع المدني والقطاع الخاص للتخفيف من التأثير غير المتناسب لتغيُّر المناخ على النساء والفتيات، ودعم المرأة في تأدية دور مركزي في الإجراءات المتعلقة بتغيُّر المناخ، وضمان مشاركة المرأة في الفرص التي تتيحها الفترة الانتقالية.

٧- وفي النقاش الذي تلا العرض الثاني، أكَّد المشاركون/المشاركات ضرورة تعزيز مشاركة المرأة في الاقتصادين الأخضر والأزرق. وشاركوا بعض التجارب المستقاة من بلدانهم في هذا الشأن والعوائق الحالية. كما أثارت بعض المشاركات إشكالية مشتركة تواجهها بعض الدول وهي تجاهل منظمات الأمم المتحدة للمؤسسات الحكومية وغياب التعامل والتعاون وعدم التنسيق معها، وتوجيه الدعم المالي الصادر عن منظمات الأمم المتحدة إلى منظمات المجتمع المدني دون غيرها، الأمر الذي من شأنه إضعاف المؤسسات الحكومية. كما تطرقوا إلى أهمية استثمار التكنولوجيا في خدمة الاقتصادين الأخضر والأزرق.

٨- وقدَّمت المتحدثة الثالثة في الجلسة الأولى السيدة نادية السعيد، الرئيسة التنفيذية لبنك الاتحاد في الأردن، عرضاً حول منظور القطاع الخاص لتمكين المرأة الاقتصادي. وتطرّقت فيه إلى تجربة البنك في دعم المشاركة الاقتصادية للمرأة. وأشارت إلى أن التجربة قد انطلقت من زوايا ثلاث: الأولويات الوطنية وأجندة الاقتصاد والتزام الأردن وبنك الاتحاد في الأردن بأهداف التنمية المستدامة وبالتحديد الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين. وتطرّقت في عرضها إلى برنامج "شروق لتسهيل العودة إلى سوق العمل" الذي أطلقه البنك في العام 2014، الذي يستهدف النساء اللواتي يرغبن باستكمال مسيرتهن المهنية بعد الانقطاع الاختياري عن العمل. وهو برنامج مالي يوفر خدمات مالية مصرفية متكاملة، حيث يتيح الوصول إلى التمويل للنساء بشكل عام،

وللشركات الصغيرة والمتوسطة والرياديات بشكل خاص. كما يستهدف المرأة كصانعة قرار وكصاحبة قوة شرائية. وأشارت في عرضها إلى أن هذا البرنامج قد استند إلى دراسات علمية متعلقة بالسوق الأردني لفهم متطلبات النساء. ومن هنا، صمَّم خدمات مناسبة لهن. وترافق إطلاق هذا البرنامج المالي مع إطلاق خدمات غير مالية تهدف إلى تثقيف النساء حول تأسيس الشركات، بالإضافة إلى برامج تدريبية وتوعوية حول الوصول إلى الأسواق والخدمات الضريبية والتعامل مع العالم الافتراضي. وركّزت في عرضها على أهمية قضية دعم المرأة بالنسبة للهوية المؤسساتية ولنهج البنك في برامجه ومنتجاته. وأشارت إلى نسبة المشاركة المهمة للنساء في البنك على المستوى الإداري كما على المستوى التنفيذي. وشدّدت على مراعاة ظروف النساء فيما خصّ القروض، حيث أن البنك يعتمد فترة سماح مراعية لفترة الحمل وبالتالي الإيفاء بعد الولادة. وأكّدت في ختام عرضها تنظيم البنك لجلسات تدريب بشأن النوع الاجتماعي موجّهة للموارد البشرية في المؤسسة بهدف تحسين التعامل مع السيدات العملاء وتلبية احتياجاتهن. وأشارت إلى دراسات حديثة صادرة عن منظمة العمل الدولية تؤكد على ارتفاع النمو الاقتصادي في حال رفع المشاركة الاقتصادية للمرأة ومدى ترابطهما.

٩- وتطرَّقت المناقشة الجماعية التي تلت العرض الثالث إلى التحديات التي تواجه الدول المشاركة المتعلقة بالأنماط القائمة المبنية على التمييز بين النساء والرجال والتمكين الاقتصادي. وأكَّدت أهمية دعم القطاع الخاص لقضايا المرأة ومساهمته في تعزيز التمكين الاقتصادي والعمل اللائق للمرأة. كما سلَّطت الضوء على أهمية بناء القدرات الداخلية في القطاع الخاص التي تسهم في المساءلة بهدف تحسين التمكين الاقتصادي والعمل اللائق للمرأة.

باء- الجلسة الثانية: فهم واقع التمكين الاقتصادي والعمل اللائق

١٠- يسَّرت السيدة سلمى النمس - مسؤولة أولى للشؤون الاجتماعية في الإسكوا، هذه الجلسة التي بحثت في الأدوات المتاحة لفهم وتحليل واقع التمكين الاقتصادي على مستوى الدولة من أجل تحديد الأولويات والتغييرات.

١١- وقدَّمت السيدة شذى عبداللطيف - مسؤولة ملف التعاون الإقليمي والدولي في إدارة المرأة في جامعة الدول العربية، عرضاً بعنوان "نتائج المراجعة الإقليمية الأولى لأجندة تنمية المرأة العربية 2030" تناول التقدُّم المُحرَز في المسار الاقتصادي في عدد من الملفات القُطرية للدول العربية التي شاركت في المراجعة الإقليمية الأولى لأجندة تنمية المرأة في المنطقة العربية 2030 بعد خمس سنوات، التي أعدتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بهدف رصد التقدُّم المُحرَز في أجندة تنمية المرأة العربية 2030 خلال الفترة من 2017 إلى 2022. وأشارت في عرضها إلى أن محور التمكين الاقتصادي هو أحد المحاور الرئيسية لأجندة تنمية المرأة العربية منذ تبني أجندة أهداف التنمية المستدامة عام 2015، وأنه في ضوء القضايا الناشئة والتحديات الراهنة، قامت الأمانة العامة بإدراج مواضيع تتناول تمكين المرأة اقتصادياً في ظل أزمة تغيُّر المناخ وكذلك توفير الوظائف في قطاعات الاقتصاد الأخضر. لذلك، تُعَدُّ المراجعة الإقليمية لأجندة تنمية المرأة العربية إحدى المرجعيات الإقليمية الهامة، لا سيّما أنها ترصد واقع المرأة العربية عن طريق محاور ومؤشرات وُضِعَت وحُدِّثت لتتوافق مع القضايا المستجدة على الساحة الدولية والإقليمية خلال الأعوام الماضية، ومن بينها التعافي الاقتصادي من أزمة كوفيد-19، والتحوّل إلى الاقتصاد الأخضر واقتصاد الرقمنة. ومن ثم، انتقلت إلى عرض المؤشرات التي استُخدِمَت في المحاور الستة للتقرير الإقليمي، وركَّزت على مؤشرات المسار الاقتصادي. وتطرّقت أيضاً إلى أبرز النتائج التي رُصِدَت في هذا المجال سواء فيما يخص قوانين الحق في العمل والتدابير التي اتخذها عدد من الدول العربية للحدّ من الفقر بين النساء، بالإضافة إلى أمثلة حول أهمّ الإصلاحات التشريعية والقوانين الهادفة إلى تعزيز الحماية الاجتماعية وحماية المرأة في مجال العمل.

١٢- وقدَّمت السيدة ناديا خليفة – المستشارة الإقليمية للمساواة بين الجنسين في الإسكوا، عرضاً حول استخدام أداة محاكاة المؤشرات لصناع السياسات في المنطقة العربية (ISPAR) من أجل توضيح تأثير التمكين الاقتصادي على تصنيف الدول ونتائجها في المؤشرات الدولية. وبيَّنت أن الأداة التي طوّرتها الإسكوا تسهم في بناء سياسات وطنية وتدعم الدول الأعضاء في تحسين ترتيبها ودرجتها في مؤشرات المساواة بين الجنسين العالمية. وأكدت السيدة خليفة أهمية مؤشرات النوع الاجتماعي، وارتباطها بأهداف التنمية المستدامة، والحاجة إلى قيام الدول بإنتاج بيانات مفصلة حسب الجنس لقياس التقدُّم المُحرَز. كما ركّز العرض على مؤشرين عالميين يستخدِمان بيانات كبيرة عن مشاركة المرأة الاقتصادية، وهما مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي (Global Gender Gap Index (GGGI)) للمنتدى الاقتصادي العالمي، ومؤشر المرأة والأعمال والقانون (Women, Business and the Law Index (WBLI)) للبنك الدولي. وأشارت السيدة خليفة إلى أنه، ووفقاً لمؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي لعام 2024، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد ردمت نسبة 61.7 في المائة فقط من الفجوة بين الجنسين، وهي الأقل أداءً في العالم. وتعزى هذه النتيجة بشكل كبير إلى الأداء المنخفض للمنطقة في مؤشري المشاركة الاقتصادية والفرص الاقتصادية للمرأة، والتمكين السياسي للمرأة. والأمر ذاته انعكس على أداء المنطقة في مؤشر المرأة والأعمال والقانون. حيث حقّقت معظم الدول في المنطقة درجات تتراوح بين 20 و70، باستثناء الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية اللتين نفذتا إصلاحات سياسية كبيرة لتعزيز موقعيهما في المؤشرات العالمية. ثم قدَّمت السيدة خليفة منصّة ISPAR للإسكوا، التي تشمل أكثر من 22 مؤشراً عالمياً، وشرحت للمشاركين/المشاركات كيفية استخدام هذه الأداة لمحاكاة التغييرات المتوقعة بهدف تحسين موقعهم في مؤشرات المساواة بين الجنسين وغيرها من مؤشرات التنمية المستدامة.

١٣- وفي نهاية العروض المقدّمة في هذه الجلسة، دارت مناقشة جماعية بين المشاركين/المشاركات وتطرقت إلى بعض التجارب المستقاة من الدول بشأن تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة وذُكِرَت بعض البرامج والإجراءات التي طبَّقتها تلك الدول، وأجمع المشاركون/المشاركات على أنه، بالرغم من الجهود والإجراءات المبذولة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، لا تزال الدول تواجه عدداً من التحديات المتعلقة بالتطبيق وتشمل التحديات الثقافية في المجتمعات العربية، ونقص برامج التوعية التي تتوجَّه للمرأة العربية. واتفق المتداخلون/المتداخلات على أن التصدي لتلك التحديات يتطلب توفير آليات لضمان تنفيذ الإصلاحات في الدول العربية.

جيم- الجلسة الثالثة: الوصول إلى الأراضي والممتلكات والأصول غير المنقولة وريادة الأعمال للنساء وأفضل الممارسات

١٤- قدَّمت السيدة ندى دروزة، رئيسة مركز المرأة في الإسكوا، في الجلسة الأخيرة من اليوم الأول عرضاً تناولت فيه دور ريادة الأعمال للنساء في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في المنطقة العربية. وسلّطت الضوء على أهمية تمكين المرأة اقتصادياً عن طريق تعزيز قدرتها على تملّك الأراضي والممتلكات، مما يمكّنها من الحصول على التمويل اللازم لبدء الأعمال الريادية أو توسيعها، وبالتالي المساهمة في الحدّ من الفقر وتقليل أوجه عدم المساواة. واستعرضت خلال العرض التحديات التي تواجه النساء في الوصول إلى حقوق الملكية، مثل قوانين الميراث والممتلكات الزوجية، وتسجيل الممتلكات. وأشارت الى أن النساء، وفقاً للدراسات، يمتلكن أقل من 20 في المائة من أراضي العالم و4 في المائة فقط من الأراضي في المنطقة العربية، وأن هناك قوانين وممارسات تمييزية ضد ملكية المرأة للأراضي في 123 بلداً. وبيَّنت عن طريق العرض أيضاً تأثير هذه التحديات على ريادة الأعمال للنساء، حيث يؤدي نقص التمويل إلى دفعهن نحو قطاعات اقتصادية منخفضة الأداء مثل قطاع الخدمات، ويحدّ من قدرتهن على الاستثمار في الأعمال التجارية بالمقارنة مع الرجال. وفي نهاية العرض، قدَّمت بعض التوصيات التي تسهم في حماية حقوق المرأة وتعزيز قدرتها على المشاركة الاقتصادية ومنها حماية حقوق النساء في الميراث واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من الضغوط الاجتماعية التي تُلزمهن

على التنازل عن حقوقهن، وضمان تسجيل عقود الزواج للحفاظ على حقوقهن القانونية، وتشجيع ترتيبات الملكية المشتركة، وإصلاح سياسات إدارة الأراضي لتقليل الإجراءات والوقت والمال اللازم لتسجيل الممتلكات، وتشجيع إدراج أسماء النساء في وثائق حيازة الأراضي.

١٥- وخلال المناقشة الجماعية التي أعقبت العرض، اتفق ممثلو/ممثلات الدول على أنه، بالرغم من غياب العقبات القانونية، فإن التحدي الرئيسي يكمن في العادات والتقاليد الراسخة التي قد تثني المرأة عن تأكيد حقوقها في الميراث والتملّك والمطالبة بها. كما أكَّدوا أهمية معالجة التغيير الاجتماعي باعتباره عقبة حاسمة يجب التغلب عليها، واقترحوا توصية حول ضرورة العمل على توعية النساء إزاء هذا الموضوع لأن معظمهن لا يدركن جميع أوجه حقوقهن وعواقب التخلي عنها حتى على أولادهن، بالإضافة إلى دليل توعوي حول هذا الموضوع لجميع الدول العربية.

دال- الجلسة الرابعة: العمل غير مدفوع الأجر

١٦- بدأت هذه الجلسة التي يسَّرتها السيدة ستيفاني شيبان - مسؤولة الشؤون الاجتماعية في الإسكوا، بمقدمة حول العمل غير مدفوع الأجر وبحثت في التحديات الرئيسية التي تواجه النساء في تأمين التوازن بين مسؤولياتهن المدفوعة وغير المدفوعة.

١٧- وتبع المقدمة عرض مرئي أعدته منظمة العمل الدولية بعنوان "مستقبل اقتصاد الرعاية في الدول العربية" سلَّط الضوء على كون "الرعاية جوهر الإنسانية". وأشار إلى أنه مع ازدياد عدد السكان والتقدُّم في العمر، تزداد كذلك الحاجة إلى الرعاية، إضافةً إلى ازدياد الحاجة إلى خدمات الرعاية المهنية. وأشار العرض إلى أنه يجب أن تتركّز تلك الخدمات حول رعاية الطفولة المبكرة، والعمل الاجتماعي وخدمات الرعاية الصحية ورعاية ذوي الإعاقة ورعاية كبار السنّ. وتطرّق العرض الى الدور الرئيسي للعاملات المنزليات المهاجرات في تقديم الرعاية في البلدان العربية، بالرغم من تدني أجورهن وسوء ظروف عملهن. وركَّز العرض على أن اقتصاد الرعاية المستقبلية يخلق المزيد من فرص العمل اللائق في القطاعين العام والخاص، خاصة أنه يمهّد الطريق أمام انضمام عدد أكبر من النساء إلى القوى العاملة في جميع المجالات وبالتالي مساهمتهن في النمو الاجتماعي والاقتصادي لبلدانهن. وفي ختام العرض، تمّت الإشارة إلى أجندة العمل اللائق، وهي إطار متكامل للحقوق يستند إلى معايير العمل الدولية. وتدعم هذه الأجندة بشكل فعّال استحداث فرص العمل والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي. كما أكَّدت منظمة العمل الدولية استعدادها لتقديم الدعم ومساعدة الدول العربية في هذا الشأن.

١٨- وتلى الفيديو عرض تقديمي قدَّمته السيدة ربى عرجا - مسؤولة أولى للشؤون الاجتماعية في الإسكوا، بعنوان "تحديات الرعاية غير مدفوعة الأجر في البلدان العربية". وسلّطت الضوء في بداية عرضها على انخفاض معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة في الدول العربية، وأشارت إلى أن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر هي السبب الرئيسي وراء ذلك. حيث أنه تؤدي النساء في المنطقة العربية الجزء الأكبر من مهام الرعاية غير مدفوعة الأجر، الأمر الذي يمنعهن من المشاركة الفعّالة في الاقتصاد. ثم شدّدت على أهمية تنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالرعاية، وتطرّقت إلى بعض خيارات السياسات بما في ذلك السياسات المراعية للأسرة. وثم تناولت أمثلة من الدولة العربية التي عملت مع الإسكوا في مجال اقتصاد الرعاية، وهي سلطنة عُمان في مجال رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، والجمهورية اللبنانية في مجال رعاية الأطفال، والمملكة المغربية في مجال رعاية كبار السن، والمملكة العربية السعودية في مجال رعاية الأطفال. كما تناولت التحديات التي يواجهها قطاع الرعاية التي تعيق مشاركة المرأة في القوى العاملة في كل بلد، ومن ثم سلّطت الضوء على الإنجازات التي تحقّقت نتيجة لذلك في الجمهورية اللبنانية. وأخيراً، شدّدت في ختام عرضها على ضرورة التعاون بين مختلف الجهات المعنيّة

لتنفيذ إصلاحات بشأن السياسات مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق مشاركة اقتصادية أعلى للمرأة والتحرك نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

١٩- ومن جانبه، قدَّم السيد رودريغو مونتيرو كارو - مدير البرنامج الإقليمي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، عرضاً تقديمياً بعنوان "دور الرجال في الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي في المنطقة العربية: نظرة عامة والدروس المستفادة والطريق إلى الأمام". وتطرّق خلال عرضه إلى البرامج الإقليمية التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول مفهومي الذكورية والأبوية والأعراف الاجتماعية في المنطقة العربية، وبالتحديد في المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية ودولة فلسطين والجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية. وأشار إلى نتائج بعض هذه البرامج التي ساعدت على بناء قاعدة أدلة في المنطقة العربية نتج عنها عدد من الاستنتاجات الرئيسية: اعتبار كسب الرزق عنصراً أساسياً في تعريف الرجولة من قِبل الرجال والنساء، وأهمية نماذج دور الأسرة وتجارب الطفولة، واختلاف درجة مشاركة الرجل في المسؤوليات المنزلية حسب نوع العمل (أي اللعب مع الأطفال، وتحميم الأطفال، وتغيير الحفاضات، وتنظيف المنزل والحمام، وما إلى ذلك). كما أكدّ في عرضه أهمية وضرورة اعتماد إجازة الأبوة بالاستناد إلى أفضل الممارسات في هذا الشأن، خاصة أنها تسهم في المشاركة المتساوية بين الأم والأب في رعاية الأطفال.

٢٠- وفي النقاش الذي تبع العروض، اتفق المشاركون/المشاركات على أهمية معالجة مسألة العمل غير مدفوع الأجر. وتشاركوا تجارب من بعض الدول المشاركة والتحديات التي تواجهها في هذا الشأن، وأبرزها ضعف وغياب الأُطُر القانونية لتنظيم العمل غير مدفوع الأجر، وتمركُز الخدمات المتعلقة بالرعاية في القطاع الخاص والتكلفة العالية، وغياب أو ضعف القطاع العام في الخدمات المتعلقة بالرعاية وعدم توفُّر الدعم المالي من الجهات الحكومية في ظل الظروف الاقتصادية والأمنية القاهرة التي تشهدها بعض البلدان. وشدّدت المشاركات على أهمية التثقيف والتوعية بهدف كسر الصورة الذكورية النمطية المتعلقة بغياب الرجل عن دوره في المساهمة في الرعاية في المنزل الأسري.

هاء- الجلسة الخامسة: معالجة التحرُّش الجنسي في المجال العام وفي مكان العمل

٢١- يسَّرت هذه الجلسة السيدة ربى عرجا – مسؤولة شؤون اجتماعية في الإسكوا، ونظرت الجلسة في الإجراءات المتخذة لمواجهة التحرُّش الجنسي كعامل رادع والمبادرات المتّخذة لمعالجة هذه القضية على المستوى الوطني.

٢٢- وبدأت الجلسة بعرض قدَّمته السيدة ستيفاني شابان - مسؤولة شؤون اجتماعية في الإسكوا، وناقشت فيه قضية التحرُّش الجنسي، بما في ذلك التحرُّش الجنسي في مكان العمل، والتكلفة الاقتصادية الناتجة عنه لكل من المؤسسات والأفراد. بالإضافة إلى كونه انتهاكاً لحقوق الإنسان، فالتحرُّش الجنسي يمكن أن يؤثر على المشاركة الاجتماعية والسياسية للنساء والفتيات، ويعيق وصولهن إلى العمل والفرص الاقتصادية. لذلك، يجب على الدول الأعضاء العمل على معالجة قضايا التحرُّش الجنسي لضمان مشاركة النساء والفتيات في جميع جوانب الحياة العامة وضمان تمكينهن الاقتصادي. ويتطلّب التعامل مع التحرُّش الجنسي نهجاً شاملاً ومتكاملاً يتضمن أربعة مكونات أساسية، وهي: (1) تشريعات وسياسات تراعي الفوارق بين الجنسين وتستجيب لاحتياجات الجنسين؛ (2) بيئة شاملة تأخذ في الاعتبار سلامة واحتياجات النساء والفتيات؛ (3) تقديم خدمات للناجين/الناجيات من قضايا التحرُّش؛ و(4) رفع الوعي عن طريق التعليم العام، والعمل مع الرجال والفتيان، وتحدي المعايير والممارسات التمييزية.

٢٣- وتبعه عرض تقديمي لتجربة الجمهورية اللبنانية قدّمته المحامية غادة جنبلاط - عضو المكتب التنفيذي في الهيئة الوطنية لشؤون المرأة في لبنان. وناقشت الأستاذة جنبلاط خلال عرضها القانون رقم 205 "تجريم التحرُّش الجنسي وتأهيل ضحاياه" في لبنان. وبيَّنت آلية حماية المرأة عن طريق مناقشة المسار والإجراءات المُتَّبعة لسنّ هذا القانون وكيفية صياغته. وأكدت أن حملات توعية تلت سنّ هذا القانون لتوعية النساء بحقوقهن وكيفية الإبلاغ عن أي قضايا تحرُّش قد تواجههن، ويُعَدُّ هذا القانون قانوناً مستقلاً يجرّم كافة أنواع التحرُّش وفي كل مكان (ليس محصوراً في مكان العمل) وكل أشكاله (جسدي، ولفظي، وبصري) وبكافة الوسائل المتاحة بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي. كما بيَّنت بالتفصيل العقوبات الخاصة بجريمة التحرُّش التي تأخذ بالحسبان مكان ونوع وطريقة التحرُّش والجاني والمجني عليه. ثم ذكرت إيجابيات هذا القانون حيث لا يتطلب الإذن لملاحقة الجاني، أو مراعاة حالة الجاني، وتأكيد القانون حماية الضحية. كما أشارت إلى التحديات التي تواجه تطبيق هذا القانون التي تكمن في غموض تعريف مصطلح التحرُّش الجنسي، وصعوبة إثبات جريمة التحرُّش، وعدم معرفة النساء والفئات الأكثر عرضة للتحرُّش بوجود القانون نظراً لحداثة إقراره، وثقافة المجتمع التي تعيق الإبلاغ عن قضايا التحرُّش، وعدم وجود تدابير وقائية وآليات ووسائل للحماية من التحرُّش الجنسي. وختمت العرض بذكر بعض الأمثلة لأحكام صادرة وفقاً لهذا القانون.

٢٤- وفي نهاية العروض، بادرت الدول المشاركة إلى تقديم مداخلات واستفسارات حيث أكدت غالبيتها أن قوانينها تجرّم التحرُّش الجنسي في مكان العمل بالرغم من أنها لا تُجرّم التحرش خارج مكان العمل. وأكد المشاركون/المشاركات ضرورة وجود دليل إرشادي وتوعوي للنساء لتوعيتهن بإجراءات الإبلاغ عن التحرُّش. كما أكدوا أن التحدي الأكبر في مجال التحرُّش الجنسي هو عدم وجود تدابير للتصدي للتحرُّش الجنسي بالرغم من البرامج المنفَّذة والجهود المبذولة. وفي إحدى المداخلات، طُرِح استفسار حول دور الإسكوا في التصدي للتحرُّش الجنسي. وأجابت السيدة شابان أن الإسكوا تعمل مع الدول الأعضاء على معرفة وتحليل التحديات وتوفير الدعم الفني لتطوير قوانين حول آليات التصدي للتحرُّش الجنسي.

واو- الجلسة السادسة: أنظمة النقل الآمنة والميسَّرة والفعّالة وبأسعار معقولة

٢٥- يسَّرت السيدة ندى دروزة، رئيسة مركز المرأة – الإسكوا، هذه الجلسة التي ناقشت أنظمة النقل الآمنة والميسَّرة والفعّالة وبأسعار معقولة.

٢٦- وقدَّمت السيدة سكينة النصراوي - مسؤولة ملف التنمية الحضرية المستدامة في الإسكوا، عرضاً بحث في موضوع المحفزات للتمكين الاقتصادي للمرأة والممارسات الجيدة، وركَّز على عدم تهميش أي فئة وإمكانية الوصول إلى وسائل النقل في المنطقة العربية، وناقش كيف يمكن لأنظمة النقل الآمنة والفعّالة أن تكون محفزاً لتمكين المرأة اقتصادياً. وأبرزت السيدة النصراوي أن الاتفاقيات والخطط الدولية تتناول الدور الحاسم لتحسين وصول النساء إلى وسائل النقل العامة الآمنة والفعّالة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، والهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة، والأجندة الحضارية الجديدة، وغيرها. وتعتبر أنظمة النقل ركيزة أساسية لتجربة الحياة الحضرية الصحية، حيث تسهّل حركة الناس ووصولهم إلى الفرص الاجتماعية والمهنية والشخصية، إذا كانت أنظمة النقل متعدّدة الوسائط، ذكية، مستدامة، فعّالة، وآمنة، فإنها تساهم في تمكين الأفراد وتسريع التقدُّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإن تحسين وصول النساء إلى وسائل النقل العامة، وبالتالي الاستفادة الكاملة من إمكانياتهن المهنية، يتطلب اتباع نَهج متعدّد الأبعاد يشمل البنية التحتية، بالإضافة إلى الديناميات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والرقمية المتعلقة بقطاع النقل. وتناول العرض الحواجز التي تواجه التنقُّل، والفجوات بين الجنسين، واستكشاف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، بالإضافة إلى فجوات البيانات. كما سلّط الضوء على دور التكنولوجيا في إعادة تشكيل

قطاع النقل، والتنقُّل الذكي، واستكشاف الممارسات الجيدة الدولية والإقليمية. وختاماً، أكدت السيدة النصراوي أهمية الاعتراف بأن وصول النساء إلى وسائل النقل العامة المستدامة هو عامل أساسي في تمكينهن الاقتصادي، فيجب اتخاذ تدابير لضمان حصول النساء على وسائل نقل آمنة، ميسورة التكلفة، وموثوقة.

٢٧- وتركّز النقاش الذي تلى العرض على بعض التحديات المتعلقة بأنظمة النقل للنساء في المناطق الريفية، وضعف البنية التحتية في بعض المدن، بالإضافة إلى العدد الكبير لمستخدِمي وسائل النقل في بعض الدول الذي قد يسبب ازدحاماً مرورياً. كما عرضت مقترحات يمكن أن يكون لها أثر إيجابي، مثل توفير وسائل نقل خاصة للنساء تقودها نساء لضمان أمان الاستخدام، وأكد المشاركون/المشاركات ضرورة توفير نظام رقابة على وسائل النقل لجعلها أكثر أماناً. كما تناول النقاش نقص وسائل النقل الموثوقة كعائق رئيسي للعمل خارج المنزل، مما يمكن أن يؤدي إلى تفويت فترات العمل وفقدان الأجور وانخفاض الإنتاجية، وتفاقم هذه الصعوبات بسبب انتشار العنف ضد النساء، لا سيّما التحرُّش. ولتحسين وصول النساء إلى وسائل النقل العامة في المنطقة، من الضروري تنفيذ سياسات لتعزيز المساواة بين الجنسين وخلق بيئة مُمَكِّنة لمشاركة النساء في جميع جوانب المجتمع. وتمّ تشجيع الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير لتحسين تخطيط النقل العام، وتعزيز الوصول الشامل إلى أنظمة النقل العامة، وتيسير تكلفة أنظمة النقل العامة، وزيادة توظيف النساء في قطاع النقل. بالإضافة إلى ذلك، تطرَّق النقاش إلى بعض التجارب الجيدة في بعض الدول.

زاي- الجلسة السابعة: سياسات الحماية الاجتماعية الشاملة

٢٨- يسّرت السيدة ندى دروزة - رئيسة مركز المرأة في الإسكوا، أعمال الجلسة الأخيرة من الاجتماع حيث قدَّمت المتحدثة وأكدت أهمية النظر في سياسات الحماية الاجتماعية الشاملة ودورها في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.

٢٩- وقدَّمت السيدة روتشيكا شودري – موظفة شؤون اقتصادية في الإسكوا، عرضاً بعنوان "الحماية الاجتماعية الشاملة للنوع الاجتماعي لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة". وتناول العرض التقديمي أهمية الحماية الاجتماعية كأداة لمكافحة الفقر وتقليل الفجوات بين الجنسين. وبيَّنت السيدة شودري ارتباط فعالية أدوات الحماية الاجتماعية بمراعاة الفوارق بين الجنسين، بحيث تلبي احتياجات المرأة وتخفف من المخاطر المرتبطة بالدور الاجتماعي الذي تضطلع به. إلا أن أدوات الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية لا تزال تعاني من انخفاض التغطية وعدم توفُّر الدعم الكافي للنساء، بالإضافة الى وجود فجوات كبيرة في التأمين الاجتماعي التعاقدي ونقص في الترتيبات المتعلقة بالأمومة. وتشمل الممارسات الواعدة بهذا الخصوص إصلاح تأمين الأمومة في المملكة الأردنية الهاشمية وبرامج التحويلات النقدية في جمهورية مصر العربية. ودعت السيدة شودري الدول الى تبني استراتيجيات شاملة، تسهم في تحسين الوصول إلى العمل الرسمي، وتغطية الأمومة، والمعاشات التقاعدية غير التعاقدية، وتعزيز المساعدات الاجتماعية لضمان توفُّر الحماية الاجتماعية الشاملة للجنسين. وبيَّنت دور الإسكوا في دعم الدول الأعضاء عن طريق المساعدة الفنية وتطوير السياسات لتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية العادلة.

٣٠- وتركَّز النقاش الذي تلى العرض حول برامج الحماية الاجتماعية في الدول العربية والتحديات التي تواجهها، كما تطرق إلى تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية في ظل الأزمات والصعوبات. كذلك تناول النقاش موضوع استدامة وديمومة هذه البرامج في الدول العربية وكيفية تعزيز الاستفادة منها.

حاء- الجلسة الختامية

٣١- في ختام أعمال الاجتماع، تمنَّت السيدة ندى دروزة أن تكون الجهات المنظِّمة قد وُفِّقت في طرح المواضيع ذات الصلة وبأن تكون العروض المقدّمة قد أتاحت الفرصة للحضور للتعرف على بعض النماذج والتجارب المفيدة التي تسمح بنقلها الى دول أخرى. كما تمنت أن تتوفَّر الظروف المؤاتية لحضور أعضاء اللجنة الفرعية بشكل وجاهي في السنوات المقبلة وشكرت في ختام كلمتها المشاركين/المشاركات على حُسن مشاركتهم ومداخلاتهم والمتحدثين من الإسكوا ومن المؤسسات الشريكة.

ثانياً- تنظيم الاجتماع

ألف- مكان وتاريخ انعقاد الاجتماع

٣٢- عُقد هذا الاجتماع في بيت الأمم المتحدة في بيروت يومي 9 و10 تموز/يوليو 2024.

باء- افتتاح الاجتماع

٣٣- رحَّبت السيدة ندى دروزة، رئيسة مركز المرأة في مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة في الإسكوا، بأعضاء اللجنة الفرعية المعنيّة بالمساواة بين الجنسين وممثلي/ممثلات الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، ووزارات العمل ومؤسسات الحماية الاجتماعية الوطنية، والزملاء الأعزاء في الاجتماع الإقليمي الهام الذي تنظمه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويهدف الاجتماع إلى تعزيز قدرة اللجنة الفرعية على تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة والوصول إلى العمل اللائق. ويشمل التمكين الاقتصادي للمرأة القدرة على النجاح والتقدُّم اقتصادياً واتخاذ القرارات الاقتصادية، وهو ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مثل النمو الاقتصادي والحدّ من الفقر. وتواجه المنطقة العربية تحديات كبيرة في مشاركة المرأة الاقتصادية، حيث لم تتعدى مشاركة المرأة في القوى العاملة 20 في المائة عام 2021. وبيَّنت أن الاجتماع سيركِّز على مناقشة المجالات التي تؤثر على قدرة المرأة على تحقيق إمكاناتها الكاملة، مثل تعزيز الأمان وتوسيع الخيارات وزيادة الوصول إلى الموارد. وأكدت أن الشركاء يأملون أن يتيح هذا اللقاء للدول العربية فرصة التعرف على آليات لتحويل المفاهيم الخاصة بالتمكين الاقتصادي للمرأة إلى برامج عملية، وأن يشكّل فرصة لتزويد المشاركين/المشاركات بالمعرفة والمهارات والأدوات اللازمة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في بلدانهم.

٣٤- ومن جانبها عبّرت السيدة شذى عبداللطيف- مسؤولة ملف التعاون الإقليمي والدولي في إدارة المرأة في جامعة الدول العربية، عن سعادتها بالمشاركة في افتتاح الاجتماع الإقليمي لبناء قدرات أعضاء اللجنة الفرعية المعنيّة بالمساواة بين الجنسين ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة حول موضوع "التمكين الاقتصادي للمرأة وإتاحة فرص العمل اللائق"، وشكرت الشركاء وأعضاء اللجنة الفرعية من الدول الأعضاء على التعاون المستمر منذ عام 2016، الذي يتناول قضايا مهمة. كما أكّدت أنه بالرغم من الجهود المبذولة في التمكين الاقتصادي للمرأة، تواجه المنطقة العربية تحديات في إغلاق الفجوة بين نسبة تعليم النساء وضعف انخراطهن في سوق العمل. وذكّرت أن مفهوم "العمل اللائق" يُعَدُّ ركيزة أساسية للتمكين الاقتصادي للنساء، الذي يشجّع مشاركتهن في سوق العمل وانتقالهن إلى الاقتصاد الرسمي. كما أكّدت أن تمكين المرأة اقتصادياً ومنحها حقوقاً متساوية مع الرجل يضمن عدالة مجتمعية ويخلق مجتمعاً صحياً خالياً من التمييز ويحمي النساء من الفقر والبطالة، مما ينعكس إيجاباً

على الأوضاع الاقتصادية للدولة. ويجب معالجة ضعف مشاركة النساء في سوق العمل في ضوء المستجدات الاقتصادية الناشئة مثل الاقتصاد الأخضر، والأزرق، والرقمي. وتتفق جميع الأُطُر الدولية والإقليمية على ضرورة التمكين الاقتصادي للمرأة، وتركِّز على دعم حصولها على فرص العمل اللائق، وتأمين وصولها إلى الموارد، وتوفير بيئة عمل آمنة، وتطوير سياسات اقتصاد الرعاية والحماية الاجتماعية.

٣٥- ورحَّب السيد رودريجو مونتيرو كارو، مدير البرنامج الإقليمي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بأعضاء اللجنة الفرعية المعنيّة بالمساواة بين الجنسين وممثلي/ممثلات الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، ووزارات العمل ومؤسسات الحماية الاجتماعية الوطنية، إلى جانب ممثلي/ممثلات جامعة الدول العربية والإسكوا. وأعرب عن سعادته للمشاركة في الاجتماع السنوي للجنة الفرعية واستعرض بعض الإنجازات المُحرَزة في المنطقة مثل سَنِّ 17 قانوناً مستجيباً للنوع الاجتماعي بين عامي 2019 و2023، وإعلان لجنة وضع المرأة في ختام دورتها الـ 64 الذي يؤكد على قيادة المرأة بنسبة لا تقل عن 30 في المائة في المجالات العامة والخاصة. وأكد أنه بالرغم من التحديات في معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة المنخفضة والمعايير الاجتماعية التي تعيق التقدُّم، يحدوه التفاؤل لجهة التعاون مع الشركاء بهدف زيادة التوظيف اللائق للنساء بنسبة 5 في المائة بحلول عام 2030، ويرى أن الدول مهتمة بتسريع الأولويات الوطنية للتوظيف، ومعالجة التغييرات الحاسمة، واستحداث فرص عمل في الاقتصاد الأخضر واقتصاد الرعاية وقطاعات العلوم والتكنولوجيا، وإطلاق التمويل المشترك. وشكر حكومات الدول المشاركة على التعاون لتعزيز تمكين المرأة، وأمِل أن يفسح الاجتماع المجال لتبادل الأفكار وتحديد التحديات والحلول لتعزيز وصول المرأة إلى العمل اللائق. وأكد أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة مستعدة لمواصلة العمل مع الدول المشاركة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً.

المرفق الأول[*]

قائمة المشاركين والمشاركات

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة هدى مهدي عبده
المنسق الوطني لخطة العمل الاقتصادي للمرأة
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
بريد إلكتروني: huda.a@jncw.org.jo

الجمهورية التونسية

السيدة نسرين التونسية
مدير عام الإدارة العامة للتنمية
وزارة المرأة والأسرة وكبار السن
بريد إلكتروني: tounsia.nesrine@gmail.com

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السيد بن شيخ محمد
وزير مفوض
سفارة الجزائر
بريد إلكتروني: Benchikh_m08@y.fr

الجمهورية العربية السورية

السيدة سمر السباعي
رئيسة الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان
الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان
بريد إلكتروني: Samarshr@hotmail.com

جمهورية جيبوتي

السيد حسين عبدالله وعيس
رئيس قسم العلاقات العربية
دائرة إدارة المشاريع
وزارة المرأة والأسرة
بريد إلكتروني: wais207@hotmail.com

جمهورية السودان

السيدة ملاك دفع السيد عبد القادر
مدير الإدارة العامة للمرأة والأسرة
وزارة التنمية الاجتماعية
بريد إلكتروني: malakseed@yahoo.com
gdwfa3@yahoo.com

جمهورية الصومال الفيدرالية

السيدة نعيمة علي عبدالله
رئيسة وحدة تمكين المرأة
وزارة المرأة وحقوق الانسان
بريد إلكتروني: mrsnaima.ali@gmail.com

جمهورية العراق

السيدة يسرى كريم محسن
مدير عام دائرة تمكين المرأة العراقية
الدائرة الوطنية للمرأة العراقية
بريد إلكتروني: dr.yossra.k.mohsen@gmail.com

السيدة ديار جاسم محمد
مدير قسم التنمية المجتمعية
الدائرة الوطنية للمرأة العراقية
بريد إلكتروني: so_os22@yahoo.com

سلطنة عُمان (عن بُعد)

السيدة جميلة بنت سالم جداد
المديرة العامة المساعدة للتنمية الأسرية
وزارة التنمية الاجتماعية
بريد إلكتروني: jamilas@mosd.gov.om
ja.milas@hotmail.com

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

دولة فلسطين (عن بُعد)

السيد أمين عاصي
مدير عام التخطيط والسياسات
وزارة شؤون المرأة
بريد إلكتروني: a_asie@mow.pna.ps
Amein0003@hotmail.com

دولة قطر

السيدة آمنة ناصر الكواري
اخصائي إداري أول
وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة
بريد إلكتروني: ankawari@MSDF.gov.qa

السيدة إيمان عادل البلوشي
باحث تطوير تعاون دولي
وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة
بريد إلكتروني: ealboloushi@msdf.gov.qa

الجمهورية اللبنانية

السيدة ريتا قزي
مسؤولة إدارة المعلومات
الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
بريد إلكتروني: rita.azzi@nclw.gov.lb

جمهورية مصر العربية (عن بُعد)

السيدة شيرويت إبراهيم مصطفى عطية
الإدارة العامة للاتفاقيات الدولية والتعاون الدولي
المجلس القومي للمرأة
بريد إلكتروني: sherweet_ncw@yahoo.com
sherweet.attia@ncw.gov.eg

الجمهورية اليمنية

السيدة أنسام حيدره
مدير عام الإدارة العامة للتنمية
اللجنة الوطنية للمرأة
بريد إلكتروني: ansamhaidarah@gmail.com

باء- المنظِّمون والمتحدثون

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيدة ندى دروزة
رئيسة مركز المرأة في مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة
بريد إلكتروني: nada.darwazeh@un.org

السيدة ربى عرجا
مسؤول شؤون إجتماعية
بريد إلكتروني: arja@un.org

السيدة ناديا خليفة
المستشارة الإقليمية لشؤون المساواة بين الجنسين
بريد إلكتروني: ngkhalifa@gmail.com

السيدة سكينة النصراوي
مسؤولة للشؤون الاجتماعية ورئيسة التنمية الحضرية المستدامة
بريد إلكتروني: al-nasrawi@un.org

السيدة ستيفاني شابان
مسؤول شؤون اجتماعية
بريد إلكتروني: stephanie.chaban@un.org

السيدة رشيكا شودري (عن بُعد)
موظف شؤون اقتصادية
بريد إلكتروني: Ruchika.ieg@gmail.com

السيد عبدالرحمن فخرو
خبير مساعد
بريد إلكتروني: abdulrahman.fakhroo@un.org

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)

السيد رودريغو مونتيرو كانو
مدير البرنامج الإقليمي
بريد إلكتروني: rodrigo.montero@unwomen.org

السيد سيمباراشي سيباندا
مستشار إقليمي/تمكين المرأة اقتصادياً
هيئة الأمم المتحدة للمرأة
بريد إلكتروني: simbarashe.sibanda@unwomen.org

جامعة الدول العربية

السيدة شذى عبداللطيف
مستشارة ومدربة في شؤون النوع الاجتماعي والتنمية
بريد إلكتروني: shaza.zaher@las.int

منظمة العمل الدولية

السيدة آيا ماتسورا
أخصائية في شؤون النوع الاجتماعي
بريد إلكتروني: matsuura@ilo.org

بنك الاتحاد الأردني

معالي السيدة نادية السعيد (عن بُعد)
الرئيس التنفيذي لبنك الاتحاد – الأردن

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

السيدة غادة جنبلاط
عضو المكتب التنفيذي
بريد إلكتروني: ghadajoumblat@hotmail.com

المرفق الثاني

جدول الأعمال

اليوم الأول: الثلاثاء 9 تموز/يوليو 2024	
٩,٠٠–٨,٣٠	التسجيل
٩,٣٠–٩,٠٠	الكلمة الافتتاحية كلمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) كلمة جامعة الدول العربية كلمة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة استعراض أهداف الاجتماع وجدول الأعمال وتقديم المشاركين
١١,١٥–٩,٣٠	**مقدمة حول التمكين الاقتصادي والعمل اللائق** مع التركيز على الإطار الدولي المرجعي، وتحديداً إعلان بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. • عرض تقديمي من قِبل منظمة العمل الدولية حول العمل اللائق والاقتصاد غير الرسمي. • عرض تقديمي من قِبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول مشاركة المرأة في الاقتصادين الأخضر والأزرق. • منظور القطاع الخاص (معالي السيدة نادية السعيد، الرئيس التنفيذي لبنك الاتحاد - الأردن). • مناقشة جماعية حول التحديات الناشئة: الأنماط القائمة للنوع الاجتماعي للنساء والرجال والتمكين الاقتصادي؛ مفارقة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وما إلى ذلك.
١١,٣٠–١١,١٥	استراحة
١٣,٠٠–١١,٣٠	**فهم واقع التمكين الاقتصادي والعمل اللائق** النظر إلى الصعيد الوطني: عرض تقديمي لمنهجية مقترحة وبعض الأدوات المتاحة لفهم وتحليل واقع التمكين الاقتصادي على مستوى الدولة لتحديد الأولويات والتغييرات. • ملفات تعريف الدول الاقتصادية (عرض تقديمي من قِبل جامعة الدول العربية). • استخدام أداة ISPAR لفهم تأثير التمكين الاقتصادي على تصنيف الدول ونتائجها في المؤشرات الدولية. • تقييم ذاتي للدول الأعضاء في مجال التمكين الاقتصادي وإعداد ملصقات (التحديات الحالية للتمكين الاقتصادي، الإنجازات، والأهداف) وعرض تقديمي.
١٤,٠٠–١٣,٠٠	استراحة الغداء
١٥,٣٠–١٤,٠٠	**الوصول إلى الأراضي والممتلكات والأصول غير المنقولة وريادة الأعمال للنساء وأفضل الممارسات** *إختبار كيف يساهم وصول النساء إلى الأراضي في مشاركتها في سوق العمل* **- عرض تقديمي من قِبل الإسكوا** • عرض تقديمي حول النتائج الرئيسية من بعض الدول العربية. • نشاط صغير "pop quiz" في نهاية الجلسة.

اليوم الثاني: الأربعاء 10 تموز/يوليو 2024	
٩,٠٠–١١,٠٠	**العمل غير مدفوع الأجر** ستبحث الجلسة في العمل غير المدفوع الأجر وتفحص التحديات الرئيسية التي تواجهها النساء في تأمين التوازن بين مسؤولياتها المدفوعة وغير المدفوعة وتناقش بعض الحلول الممكنة من المنطقة وخارجها. • مشاهدة فيديو لمنظمة العمل الدولية حول اقتصاد الرعاية. • التحديات التي تواجهها المرأة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وأفضل الممارسات التي تتبناها دول مثل الجمهورية اللبنانية والمملكة المغربية وسلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية – عرض تقديمي من قِبل ربى عرجا، مسؤولة أولى للشؤون الاجتماعية، الإسكوا. • دور الرجال في الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي في المنطقة العربية: نظرة عامة والدروس المستفادة والطريق إلى الأمام – عرض تقديمي من قِبل السيد رودريجو مونتيرو كارو، مدير البرنامج الإقليمي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
١١,٠٠–١١,١٥	استراحة
١١,١٥–١٢,١٥	**معالجة التحرُّش الجنسي في المجال العام وفي مكان العمل.** ستبحث الجلسة في الإجراءات المتخذة لمواجهة التحرُّش الجنسي كعامل رادع والمبادرات لمعالجة هذه القضية على المستوى الوطني. • عرض تقديمي عن التحديات الرئيسية والحلول لمواجهة التحرُّش الجنسي في المجال العام وفي مكان العمل – عرض تقديمي من قِبل الإسكوا. • تجارب من الدول: لبنان.
١٢,١٥–١٣,١٥	**أنظمة النقل الآمنة والميسَّرة والفعّالة وبأسعار معقولة** محفزات للتمكين الاقتصادي للمرأة والممارسات الجيدة، مع التركيز على عدم تهميش أي فئة. • إمكانية الوصول إلى وسائل النقل في المنطقة العربية – **عرض تقديمي من قِبل الإسكوا**. • تمرين عملي عن سيناريو لإضافة أو تحسين نظام النقل العام في عواصم الدول المشاركة.
١٣,١٥–١٤,١٥	استراحة الغداء
١٤,١٥–١٥,٣٠	**سياسات الحماية الاجتماعية الشاملة** مناقشة حول أنظمة الحماية الاجتماعية في المنطقة والتدابير التي تضمن استفادة المرأة بالمساواة. • الحماية الاجتماعية الشاملة للنوع الاجتماعي لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة – عرض تقديمي من الإسكوا.
١٥,٣٠–١٦,٠٠	التقييم والجلسة الختامية.